ماذا يعني القبول ببيان جنيف؟

ستتناول هذه الورقة بيان جنيف الصادر في 30 حزيران 2012، من ناحية البنود والقرارات التي تضمنها، ومن ناحية القرارات اللاحقة التي تضمنته وبنيت عليه، ونص الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة للمشاركة في مؤتمر جنيف 2 باعتبار أنه سيوجه مثلها لحضور جنيف 3، والبيان الرئاسي الأخير لمجلس الأمن الصادر بتاريخ 2015/8/17.

بيان جنيف:

استضاف مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في 30 حزيران 2012، اجتماعا ضمّ الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء خارجية روسيا والصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وتركيا والعراق (رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية)، وممثلة الاتحاد الأوربي السامية للسياسة الخارجية والأمنية، بوصفهم "مجموعة العمل من أجل سوريا"، برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا.

حدد أعضاء مجموعة العمل خطوات وتدابير لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن 2042و 2043، بما يشمل وقفا فوريا للعنف بكافة أشكاله.

تضمن البيان أربعة مبادئ وخطوط توجيهية للعملية الانتقالية على النحو التالي:

أولاً: منظور للمستقبل: وفيه أن الشريحة العريضة من السوريين الذين استشيروا عن تطلعات الشعب السوري أبدوا رغبة جامحة في **إقامة دولة**:

1- **تكون ديمقراطية وتعددية بحق.**
2- **تمتثل للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.**
3- **تتيح فرصا وحظوظا متساوية للجميع، فلا مجال للطائفية أو التمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي.**

ثانياً: خطوات واضحة في العملية الانتقالية لا رجعة فيها تشمل:

1- إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تهيّئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية، ويترتب على ذلك أن هيئة الحكم الانتقالية ستمارس كامل السلطات **التنفيذية**، ويمكن أن **تضم أعضاء من**

الحكومة والمعارضة الحاليتين ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تشكل على أساس الموافقة المتبادلة.

2- وجوب تنفيذ نتائج عملية الحوار الوطني الذي يشارك فيه جميع فئات المجتمع السوري.

3- على هذا الأساس يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية، وستعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام.

4- الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية.

5- وجوب تمثيل المرأة تمثيلا كاملا في جميع جوانب العملية الانتقالية.

ثالثاً: السلامة والاستقرار والهدوء:

1- **نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها**، وإعادة إدماجهم.

2- خطوات لحماية الفئات الضعيفة، ومعالجة المسائل الإنسانية، والإفراج عن المحتجزين.

3- استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات، فمن **الواجب الحفاظ على الخدمات العامة، أو استعادة سيرعملها، ويشمل ذلك فيما يشمل قوات الجيش ودوائر الأمن.**

4- الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية.

رابعاً: خطوات سريعة للتوصل إلى اتفاق سياسي ذي مصداقية:

وأهم ما فيها: أن **النزاع يجب أن يحل بالحوار السلمي وعن طريق التفاوض حصراً.**

النقاط الست:

(1) الالتزام بالتعاون مع المبعوث في عملية سياسية تشمل كل الأطياف السورية لتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري وتهدئة مخاوفه ومن أجل هذا الغرض **الالتزام بتعيين وسيط له سلطات عندما يطلب المبعوث ذلك.**

(2) الالتزام بوقف القتال والتوصل بشكل عاجل إلى وقف فعال للعنف المسلح بكل أشكاله من كل الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلاد.

(3) ضمان تقديم المساعدات الإنسانية في الوقت الملائم لكل المناطق المتضررة من القتال ولتحقيق هذه الغاية وكخطوات فورية قبول وتنفيذ وقف يومي للقتال لأسباب إنسانية وتنسيق التوقيتات المحددة وطرق الوقف اليومي للقتال من خلال آلية فعالة بما في ذلك على المستوى المحلي.

(4) تكثيف وتيرة وحجم الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفيا وبوجه خاص الفئات الضعيفة والشخصيات التي شاركت في أنشطة سياسية سلمية.

(5) ضمان حرية حركة الصحفيين في أنحاء البلاد وانتهاج سياسة لا تنطوي على التمييز بينهم فيما يتعلق بمنح تأشيرات الدخول.

(6) احترام حرية التجمع وحق التظاهر سلميا كما يكفل القانون.

القرار 2042 ومرفقه النقاط الست، والقرار 2043: حول إنشاء بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة، وتسهيل عملها.

القرار2139:

1- يدين بشدة الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب السلطات السورية، **فضلا عن الاعتداءات على حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني من جانب الجماعات المسلحة.**

2- يطالب جميع الأطراف بوضع حد فوري لجميع أشكال العنف، بغضّ النظر عن مصدرها، ..... ويؤكد أن بعض هذه الانتهاكات قد تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

3- يدعو جميع الأطراف إلى القيام فورا برفع الحصار عن المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك المناطق الكائنة في الحي القديم من مدينة حمص(حمص)، **ونبل والزهراء(حلب)**.....

4- يطالب جميع الأطراف بوقف **الاستخدام العسكري للمرافق الطبية والمدارس وغيرها من المنشآت المدنية، وتجنب إقامة مواقع عسكرية في المناطق المأهولة.**

5- يهيب بالسلطات السورية وجماعات **المعارضة الالتزام بمحاربة ودحر المرتبطين بتنظيم القاعدة من منظمات و أفراد، والجهات المنتسبة له والجماعات الإرهابية الأخرى.**

القرار2165:

يعرب عن جزعه الشديد إزاء الهجمات الموجهة ضد البنى التحتية المدنية، بما في ذلك **قطع إمدادات المياه بشكل متعمد.**

الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة للمشاركة في مؤتمر جنيف 2:

تضمنت إلى أن من أهداف المؤتمر:

(يتوجب الحفاظ على المؤسسات العامة واستعادة دورها، هذا الأمر يتضمن أيضاً الأجهزة العسكرية والأمنية وأجهزة المخابرات).

وفيها ثلاثة ملاحق:

1- تضمّن الملحق الأول بيان جنيف.
2- تضمّن الملحق الثاني الفقرات الخاصة بقرارات مجلس الأمن الخاصة بمشاركة المرأة، والتي تحث على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار.
3- تضمّن الملحق الثالث قواعد المؤتمر، ومنها: يعتبر بيان جنيف، وبالتحديد المبادئ الواردة فيه والخطوط التوجيهية لعملية الانتقال السياسي بقيادة سورية **ملزم سياسياً** وهو الأساس الذي سيعقد عليه المؤتمر، والذي سيعمل الطرفان السوريان على تطبيقه بشكل كامل.

البيان الرئاسي لمجلس الأمن في الجلسة 7504:

1- يدين الأعمال الإرهابية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، **ولجبهة النصرة** وجميع الأفراد والجماعات والمؤسسات المرتبطة بتنظيم القاعدة.
2- يؤيد خطة ديمستورا في مجموعات العمل الأربع: السلامة والحماية للجميع، والقضايا السياسية والقانونية، والمسائل الأمنية والعسكرية ومكافحة الإرهاب، واستمرارية الخدمات العامة وإعادة الإعمار والتنمية.
3- يمكن البناء على مبادرات **موسكو والقاهرة وباريس وآستانة**.

ماذا يعني القبول ببيان جنيف؟

إن " الشروع في عملية سياسية تفضي إلى انتقال سياسي وفق بيان جنيف" يعني القبول بكل ما ذكر أعلاه، وهذا يعني:

1- **القبول بالوصاية الدولية في بيان جنيف الذي صيغ بعيدا عن أي مشاركة سورية فيه، لذا نجد الدول التي تو افقت عليه تعتمده كحل وحيد، وتهمل كل المبادرات التي صدرت عن قوى الثورة.**

2- **القبول ببيان جنيف قد يكون صالحا يوم صدوره حين كان عدد الشهداء (18182)، لكن بعد أكثر من ثلاث سنوات وقتل مئات الآلاف، وإخفاء مثلهم، وتشريد الملايين، واستخدام الكيماوي، فإن الإعلان مسبقا عن القبول بمشاركة النظام المسؤول عن هذه الجرائم في هيئة الحكم الانتقالي يعتبر تنازلا كبيرا مجانيا من جانب المقاتلين.**

3- القبول بشكل الدولة المنصوص عليها في (منظور للمستقبل)، وهي: (دولة ديمقراطية وتعددية بحق، وتمتثل للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتتيح فرصا وحظوظا متساوية للجميع، فلا مجال للطائفية أو التمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي).

4- أن الخطوات التي تجري في العملية الانتقالية ستكون محصّنة دستوريا، أو بمبادئ فوق دستورية بحيث تكون (لا رجعة فيها).

5- أن هيئة الحكم الانتقالي سيكون لها (صلاحيات تنفيذية كاملة) فقط، بمعنى أنه ليس لها أي صلاحيات تشريعية وقضائية، وهذا يعني بقاء المؤسسات القضائية والتشريعية القائمة حاليا إلى ما بعد (تنفيذ نتائج عملية الحوار الوطني الذي يشارك فيه جميع فئات المجتمع السوري، وعلى هذا الأساس يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية).

6- أن هيئة الحكم الانتقالي ملزمة بضم أعضاء من الحكومة الحالية للنظام، وأن للمعارضة الخيار في الاعتراض على قسم منهم وليس جميعهم، كما أن نسبتهم ليس محددة، هل هي النصف أو أقل أو أكثر، كذلك لم يرد توصيف لـ (المجموعات الأخرى) التي ليست حكومة ولا معارضة، ولا نسبتهم، ولا الجهة التي سوف تسمّيهم.

5- القبول بـ (نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها، وإعادة إدماجهم)، وهذا يجري بوجود الجيش النظامي الحالي، والدوائر الأمنية الحالية.

6- القبول بـ (الحفاظ على الخدمات العامة، ويشمل ذلك فيما يشمل قوات الجيش ودوائر الأمن).

7- الاعتراف بارتكاب الفصائل المقاتلة انتهاكات قد تصل إلى أن تكون جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، مثل حصار نبّل والزهراء، وقطع مياه عين الفيجة عن دمشق.

8- الالتزام بوقف الاستخدام العسكري للمرافق الطبية والمدارس وغيرها من المنشآت المدنية، وتجنب إقامة مواقع عسكرية في المناطق المأهولة، وهذا يعني وجوب الانسحاب إلى خارج المناطق السكنية بالكامل.

9- القبول بأن بيان جنيف بوضعه الحالي" **ملزم سياسياً**" وهو الأساس الذي ستجري وفقه العملية السياسية، وأما ما تشترطه المعارضة من شروط مسبقة فأمر غير مقبول، ويمكن لها أن تطرح مطالبها أثناء عملية التفاوض.

10- وجوب إدانة جبهة النصرة باعتبارها تنظيما إرهابيا، واعتبار الفصائل التي تتعاون معها تنظيمات إرهابية.

مركز الحوار السوري

يهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين.

أعلِن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري.

تنطلق أعمال المركز لتحقيق الغايات التالية:

1. التوافق حول قضايا استراتيجية يمكن أن يجتمع عليها المجتمع السوري
2. المشاركة في بناء سوريا المستقبل بما يضمن لها الاستقرار فالنمو والتقدم
3. نشر وتعزيز ثقافة الحوار في المجتمع السوري، وتعزيز التعايش بين مكوناته
4. العمل على جسر الهوة بين مكونات المجتمع السوري

يلتزم المركز في مختلف أعماله بالقيم التالية:

1. الاحترافية في أدوات الحوار والتزام آدابه
2. التميز في الطرح ومواجهة التحديات
3. تغليب المصلحة الوطنية على أية انتماءات فئوية أو ارتباطات خارجية
4. استيعاب سائر الآراء واحترام كافة وجهات النظر

يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.